

وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، الفرق بين قيمة الإصدار وبين القيمة التي تؤدي عند الاستبدال القدي لشهادات الاستثمار التي تستبدل بها أسهم الشركات الآتية :

- (١) الجمعية التعاونية للبتروك .
- (٢) شركة الحديد والصلب المصرية .
- (٣) الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني .
- (٤) الشركة القومية لإنتاج الأسمنت .
- (٥) شركة مصر للقنادق .
- (٦) الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء .
- (٧) الشركات الأخرى التي يصدر تصديدها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - تحدد بقرار من رئيس الجمهورية الشروط والأوضاع الخاصة بكل إصدار .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥) جمال عبد الناصر .

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥

في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة يجوز تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم التي حولت والتي ستحول إلى الأزهر من وزارة التربية والتعليم ، في الدرجات التي تنفق ومؤهلاتهم العلمية ، أو صلاحيتهم ، بمقتضى الأزهر ، مع إعطائهم من شرفى اجتياز الامتحان واللباقة العلمية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥) جمال عبد الناصر .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥) جمال عبد الناصر .

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥

بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الشركة العربية لللاحة البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - ووفق على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الشركة العربية لللاحة البحرية المعقودة بين حكومات كل من المملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العراقية ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية المصرية المتحدة ، الجمهورية العربية اليمنية ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، المملكة الليبية ، المملكة المغربية ، والتي أقرها المجلس الاقتصادى العربى في دورة انعقاده العاشر بالقاهرة بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥) جمال عبد الناصر .

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥

بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعفى من الضريبة على القيمة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقرض ضريبية على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة